مجلة التشريع الإعلامي

Issn : 2830-8808

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/868

المجلد01 / العـدد04: (2023)، ص 05– 19

مخبر "التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر"

كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر3

الممارسة الإعلامية في البيئة الرقميّة خلال جائحة كورونا:

إنتاج وتلقي المعلومات بين الضوابط القانونية الجزائرية وتحديات الأزمة

Media practice in the digital environment during Corona pandemic: Producing and receiving information between Algerian legal controls and the challenges of the crisis

د. بوفروخ فاتح[1] د. قطاف سارة[2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، Boufroukh.fateh@univ-alger3.dz

[2] جامعة باتنة 1 (الجزائر)، sara.guetaf@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/14 تاريخ القبول: 2023/03/01 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص

تهدف الدراسة للتعرف على الممارسة الإعلامية الجزائرية في البيئة الرقمية خلال جائحة كورونا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يقوم على البحث المعرفي المفاهيمي والاستقرائي لتحليل انعكاسات الضوابط القانونية في التشريع الجزائري، على الممارسة الإعلامية عبر الأنترنت في أوّج تحديات جائحة كورونا، إنتاجا وتلقيا من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-332 سنة 2020، الذي لم تعطي حيزا كافيا لرسم معالم الممارسة الإعلامية في ظل تحديات الأزمات الصحية.

الكلمات المفتاحية: الممارسة الإعلامية، الإعلام الرقمي، الجائحة، الأزمة الصحية، المرسوم رقم 20- 332.

Abstract :

From this perspective, this study aims to identify the media practice in the digital environment during the Corona pandemic by adopting the descriptive analytical approach that is based on conceptual and inductive knowledge research to analyze the repercussions of legal controls in Algerian legislation, on media practice in the midst of the challenges of the Corona pandemic, production and reception through Executive Decree No. 20-332 of 2020.

***Keywords**: Media practice, digital Media, Corona pandemic, Executive Decree N° 20- 332.*

*المؤلف المرسل : بوفروخ فاتح

مقدمة:

يعتمد نشاط وسائل الإعلام في وقتنا الحالي على تطبيق واستخدام التقنيات الحديثة في وسائل الإنتاج والبث والتلقي، تماشيا مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ومختلف الأزمات خاصة الصحية منها؛ التي تجسّدت مؤخرا في جائحة كوفيد 19، فغيّرت ملامح التعاملات الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية لدى سكان المعمورة، فالتباعد الاجتماعي الذي فُرض على أغلب الدول في العالم ساهم في توجه الأفراد نحو العالم الرقمي أو ما يسمى بالميديا الجديدة بحثا عن المعلومات والمستجدات، وبالتالي تغيّرت عملية الإنتاج الإعلامي وصناعة الأخبار ونشر المعلومات.

في هذا السيّاق، فإن الممارسة الإعلامية الجديدة في البيئة الرقمية تخضع لمعايير مهنية وأخلاقية في ظل الأخبار الزائفة وعدم دقّة المعلومات ومعالجة الأخبار بعيدا عن الموضوعية، خاصة في ظل الزخم المعلوماتي الذي وفّرته البيئة الرقمية. وعليه، فإن إشكالية هذا البحث تنطلق من ملاحظة مفادها، أنّ المؤسسات الإعلامية المعاصرة بمختلف وسائلها التقليدية والرقمية خلال أزمة كورونا التي اجتاحت العالم شهدت تغييرات على عدّة مستويات تقنية ومهنية في إنتاج المادة الإعلامية، إذ لم تعد الممارسة الإعلامية في البيئة الرقمية خلال جائحة كورونا تقتصر على التفاعل والبحث عن المعلومات، بل باتت تشكل العمود الفقري لاستخدام البيانات والمعلومات والتطبيقات الرقمية، هذا تزامنا مع تغير نمط حياة الأفراد وعلاقاتهم في ظل التباعد الاجتماعي؛ فالتكنولوجيا زمن الجائحة رقمنة الحياة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، فيسرت العزل، ووفرت نشاطات واجتماعات وحتى العمل والدراسة عن بعد...الخ، مما ساهم في انفتاح الجمهور وتوجههم نحو الوسائل الرقمية لتلقي المعلومات والأخبار في ظل التظليل وتهويل المعلومات.

في نفس السيّاق، ولأنها أزمة صحية وبائية اجتاحت أقطار العالم، لم تمرّ الجائحة مروراً عابراً على وسائل الإعلام العالمية والوطنية وغرف الأخبار، كما هو الحال بالنسبة للمتلقي، بل بدت بوادر التغيير وإرهاصات التحول تظهر بارزة تاركة بصمات واضحة على العلاقة بين الجمهور ووسائل الإعلام ووسائط التواصل من جهة، وعلى السلوك الإعلامي/التواصلي لهذه الأخيرة من جهة ثانية. حيث خلقت الأزمة فرصة سانحة للنشاط والبروز لمختلف وسائل الإعلام الوطنية خاصة الرقمية منها؛ التي حرصت على استغلالها والاستفادة منها؛ من خلال بث أكبر قدر من الأخبار والمعلومات لكسب أكبر قدر من جمهور المتابعين، فصدرت العديد من الضوابط القانونية في التشريع الجزائري للضبط والتسيير كالمرسوم التنفيذي رقم 20-332 سنة 2020 في أوّج جائحة كورونا، الذي يحدد كيفيات ممارسة الإعلام عبر الإنترنت.

وتأسيسا على ما سبق، جاءت هذه المداخلة للبحث ومناقشة الممارسة الإعلامية الرقمية من خلال إنتاج وتلقي المعلومات في ظل تطورات الأزمة الصحية بالجزائر، ودور المشرّع الجزائري في ضبط الممارسة الإعلامية عبر الإنترنت من خلال المرسوم التنفيذي رقم 20-322، الذي صدر خلال جائحة كورونا، خاصة وأنه تم إحصاء أكثر من 150 موقع إخباري جزائري.

إن خصوصية الموضوع فرضت علينا اتباع منهج تحليلي لاستقرائي؛ من خلال الانتقال من المفاهيم المتعلقة بالممارسة الإعلامية والبيئة الرقمية، إلى البحث في سمات الإنتاج والتلقي الإعلامي الرقمي من خلال ما ألزم به المشرّع الجزائري في ظل الأزمة الصحية.

1. الممارسة الإعلامية في البيئة الرقمية:

ساهمت التطورات التكنولوجية للمجال الإعلامي في ظهور ملامح جديدة لأنماط إنتاج وتلقي المعلومات والأخبار؛ إذ أتاحت هذه الوسائط الرقمية الجديدة سهولة وحرية الممارسة الإعلامية، ببث الأخبار والمعلومات والتفاعل معها أو التعليق عليها للصحفي وللمواطن على حدٍ سواء. فالتطور المتسارع للوسائل التكنولوجية والتواصل الجديدة كما أشرنا فرضت على غرف التحرير والأخبار أساليب غير معهودة في مضامين الإنتاج الإعلامي وأشكاله، فضلاً عن طرائق التفاعل مع الجمهور المتلقي.

فحتمية التطور التقني كرّست تحديات تواجه الممارسة الإعلامية في البيئة الرقمية؛ خاصة الأخلاقية المهنية في المعالجة ونشر المعلومة عبر المواقع والشبكات الاجتماعية، التي غالبا ما تفلت من الرقابة لتوفرها على كم هائل من المعلومات والأخبار ويُسر الوصول إليها، مغيّرة بذلك أدوار وعناصر العملية الاتصالية (المرسل المتلقي/ المتلقي المرسل)، لتصبح ممارسة المهنة تفاعلية من خلال وسيط تقني قلب موازين عملية إنتاج وتلقي المعلومات لتظهر مفاهيم حديثة في المجال الإعلامي كصحافة المواطن، صحافة الموبايل، الإعلام البديل، الإعلام التفاعلي؛ هذه المفاهيم التي وجدت قبل الأزمة الصحية (كوفيد 19) لكنها أصبحت مجسّدة بصورة فعلية أثناء الجائحة.

1.1. الممارسة الإعلامية:

يقصد بالممارسة هنا؛ مزاولة العمل الإعلامي وفق ما تحدده السياسات الاتصالية للقائمين بالاتصال من حقوق وواجبات وأخلاقيات العمل المهني، باحترام القيم والاتجاهات التي ترشد وتوجه السلوك في مكان العمل، أو التي تحدد للفرد ما يجب عمله وما لا يجب عمله (خلف الله 2006، ص.72). فهي مرتبطة بضوابط سياسية وتنظيمية وعقابية، تحيل إجمالا إلى مجموعة طقوس وروتين العمل وقيم الثقافة الإعلامية عموما التي تغلب عليها سمة الثبات رغم تعرض الحقل الاعلامي للكثير من الأزمات، وتقوم هذه الممارسة على الأداء الفعلي وسياقات الممارسة الفعلية في إنتاج مضامين إخبارية وإعلامية متعددة من طرف إعلاميّن نظير عائد مادي (الصادق 2015، ص.ص. 153.184).

2.1. البيئة الرقمية:

ارتبطت البيئة الرقمية كمصطلح ومفهوم بالتحولات التي فرضتها التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية على مجال الإعلام والاتصال، مشكلة بذلك عدّة مسميات كالإعلام الرقمي، الإعلام الجديد، الإعلام التفاعلي، الإعلام الشبكي، الإعلام السيبرياني، إعلام المعلومات والوسائط المتعددة وغيرها من المسميات في هذا السياق. هيّأت البيئة الرقمية للإنتاج الإعلامي وصناعة الأخبار الرقميّة مجالا للانتشار مرتبط أساسا بمميزات المجتمع الرقمي؛ الذي يقوم على حرية مرونة وسيرورة المعلومة إنتاجا وتلقيا.

فالأمر يعود لكون " المجتمع الشبكي لا يحيل إلى شبكه بعينها بل إلى شبكات متعددة تتحكم في مصادر القوه والثروة والمعلومات التكنولوجيا الرقمية، ولهذا تتفق العديد من الدراسات على أن المجتمع الشبكي يمنح لقطاعات مختلفة حريه الاتصال والتواصل بشكل أكثر اتساعا وأقل رقابه، متجاوزا بذلك نظريات الإعلام التي تتحدث عن الرقابة كنظريه حارس البوابة؛ التي تسلط الضوء على فكرة تصفية الأخبار وفقا لأجندات معينة، هذه المساحات الإلكترونية فرصة للتعبير عن أفكارهم بأي شكل من أشكال النصية والمعلوماتية التي لها قدرة تأثير على مصادر المعلومات ككل سواء للصحفيين أو لغيره من العاملين"(قيراط 2021، ص. 401). وعليه فالبيئة الرقمية سهلت الممارسة الإعلامية؛ أين أصبح توظيف التكنولوجيا الرقمية في حاجه ضرورية من خلال العناصر الأتية (بن عمار 2019، ص. 154):

- مستوى جمع المادة الإعلامية؛ المعلومات والاتصال بطرق جديده لجمع المادة الإعلامية بتوظيف الوسائط المختلفة للوصول إلى المعلومات والبيانات والاحصائيات التي توفرها مراكز الاحصاء عبر الانترنت ومحركات البحث والارشيف.
- الاتصال بمصادر الأخبار؛ عن طريق البريد الإلكتروني أو تطبيقات وشبكات التواصل الاجتماعي.
- استخدام تقنيه مؤتمرات الفيديو؛ من خلال إجراء مقابلات صحفيه في مختلف أنحاء العالم عن طريق كاميرا الويب والمنصات المخصصة للندوات والمؤتمرات.
- البحث في قواعد المعلومات العالمية.

وبالحديث عن مصادر المعلومات والأخبار يمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية حسب الدكتور عبد الواحد (2011، ص. 7):

◄ المصادر الإلكترونية الرقمية؛ أصبح إنتاج وصناعة الأخبار في متناول كل مواطن صحفي؛ حيث يشكل هذا المواطن الذي يقوم بنشر الأخبار ونقلها مصدر مهم للمؤسسات الإعلامية.

◄ المصادر المفتوحة؛ فالصحافة الإلكترونية مصدر من مصادر المعلومات التي توفر مساحه غير محدودة للمستخدمين لنشر الاخبار والمعلومات، فهي فضاء يتشارك فيها المرسل مع المتلقي في الصناعة الإعلامية وصياغه المضامين.

◄ المصادر المحتشدة؛ بدعوة الناس للمشاركة في مهمة صحفية؛ مثل جمع الأخبار والبيانات أو تحليلها، عن طريق دعوه موجهة للمشاركة في التجارب الشخصية أو المستندات وغيرها، حيث يصبح الجمهور كمصدر للمحتوى وتكون في أشكال مختلفة: كالتصويت، شهود عيان، تبادل الخبرات الشخصية، الاستفادة من المختصين في مجال معين كالصحة مثلا.

3.1. الإعلام الرقمي:

يعتمد الإعلام الرقمي في شكله التفاعلي على التطبيقات التكنولوجية أثناء إنتاجه وعرضه للمواد الإعلامية، وهذه التطبيقات تتيح خاصية التفاعلية التي تعتبر أهم ما يميز الإعلام الجديد حيث يمكن أن يقسم إلى (عبد الغفار 2015، ص.ص. 84 .85):

◄ إعلام قائم على شبكة الانترنت؛ يتميز بسرعته وقدرته على إنشاء تطبيقات جديدة وعديدة.

◄ إعلام قائم على الأجهزة المحمولة؛ كالصحف الإلكترونية والكتب وهذا الشكل يتميز بسرعه تطور تطبيقاته.

◄ إعلام قائم على منصة الوسائل؛ بدمج الوسائل التقليدية مع تطبيقات رقمية جديدة.

◄ إعلام قائم على جهاز الكمبيوتر؛ تداوله شبكيا وتوفره على مجموعة من الوسائط الرقمية والمنصات الالكترونيات التي تشمل العديد من التطبيقات الرقمية.

2. أشكال الممارسة الإعلامية في البيئة الرقمية:

ساهمت التكنولوجيات والتطبيقات الحديثة في ظهور أشكال جديدة للممارسة الإعلامية في ظل البيئة الرقمية؛ إذ أصبح المواطنين ينقلون الاخبار ويصورونها وينشرونها لحظه بلحظه، كما فرضت البيئة الرقمية نوعا من الكتابة السريعة، الشيء الذي أثر في العمق التحليلي للمضامين الإعلامية بعدم تحري الدقة سواء في المصدر أو موضوعية المعلومة، وساعد على تنامي عديد من المدونات والمواقع الإعلامية وكذا عديد المنشورات الإلكترونية التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من المشهد الإعلامي (بن مسعود 2019، ص. 78)؛ والتي عملت على ايجاد وخلق فضاءات إعلامية جديدة من شأنها الوصول إلى شريحه أكبر من القراء والمستمعين والاحتفاظ بهم أكبر قدر ممكن. بناء على ما سبق، يمكن أن نقسم أشكال الممارسة الإعلامية في البيئة الرقمية إلى:

1.2. صحافة المواطن: هنا يلعب المواطن دورا في جمع الأخبار وتحريرها وتحليلها، وقد انتشرت مواقع تتيح للمستخدمين نشر الأخبار وتحليلها ونشر الفيديوهات والصور ليتحول بهذه الممارسات المستخدم أو المواطن إلى منتج للمعلومة أو الخبر؛ إذ يقوم بنفس مهام الصحفي بفضل تكنولوجيا الاتصال الحديثة، ومن بين نماذج صحافه المواطن نجد:

- مشاركات الجمهور؛ تتمثل في التعليقات التي يكتبها المواطنون حول الاحداث او المدونات او المواد السمعية البصرية.
- مواقع الاخبار المستقلة؛ تشمل مواقع الأخبار في الأنترنت.
- مواقع الأخبار التشاركية؛ وهي مواقع إخبارية ذات معالجة احترافية.

2.2. الصحافة التشاركية: حسب المجلس الأوروبي "هي مشاركة كل شخص طبيعي أو اعتباري بانتظام في جمع المعلومات ومشاركتها لأن يكون صحفيا"، وهي مؤسسة على ثلاث قواعد مرجعيه هي؛ كل مواطن هو باحث عن المعلومة، الانتقال من وسائل الإعلام الجماهيري إلى وسائل إعلام الجماهير، السياسة التحريرية المختلفة.

ج. صحافة المدونات: تعد المدونات من المنظور الإعلامي من فئات العمل الإعلامي الجديدة، إلا أن الكثير من المبادئ التي تقوم عليها حركه التدوين الالكتروني في مقاربتها الفضاء الإعلامي يمكن أن تشكل الأخبار والأحداث بالمعنى المتعارف عليه في وسائل الإعلام التقليدية معايير المهنية التقليدية.

3. الممارسة الإعلامية الرقمية في الجزائر خلال الأزمة الصحية:

شهدت الجزائر العديد من التغييرات السياسية والإعلامية خلال الألفية الثالثة، فالحديث عن الممارسة الإعلامية الجزائرية يحيلنا إلى الأحداث والظروف السياسية والأمنية التي مرّ بها البلد منذ أن أقر دستور 1989 التعددية السياسية والإعلامية من جهة، ومن جهة أخرى تأثير السلطة الحاكمة على التغييرات القانونية، التي تعد بالأمر الجديد على قطاع الإعلام الذي كفل حريته لأول مرة دستور 2016، فالمادّة 50 تنص على أنّ "حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تُقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية". وفي ظلّ واقع انعكاسات الأزمة الأمنية والأحداث السياسة على الممارسة الإعلامية للمهنة، ارتبط الإعلام الرسمي في الجزائر بمفرزات التحول الاجتماعي والسياسي تحت تأثيرات الحراك الشعبي حتى نهاية سنة 2019، ومع بوادر انحلال الأزمة تظهر الأزمة الصحية لجائحة كورونا التي لم يسلم منها العالم أجمع.

لتشهدت الجزائر في ظل تبعات الجائحة العالمية تأثيرات جد صعبة للأزمة الصحية في مختلف المجالات وعلى عدّة مستويات، في ظل تفاقم عدد الوفيات والإصابات الخطيرة وقلة أجهزة التنفس واكتظاظ المستشفيات، فرض العزل الاجتماعي والتجمعات ..إلخ، لتشكّل البيئة الرقمية بمختلف تطبيقاتها التكنولوجية المتنفس لدى غالبية المجتمع الجزائري، غير أن انتشار الأخبار والشائعات لم يغب عن ممارسة التهويل في البيئة الرقمية خاصة إن لم تكن من مؤسسات إعلامية رسمية.

رغم أن الصحفي يؤدي دور الوسيط بين ما ينشر من المادة الإعلامية والجمهور المتلقي، إلا أن الهوية الرقمية غيرت العديد من المفاهيم والمهام الإعلامية خاصة في ظل الجائحة العالمية، في ظل انتشار عدد كبير من الأخبار والإحصائيات من مصادر متعددة متوفرة عبر عدّة مواقع وفضاءات التواصل الاجتماعي التي اصبحت منافس للمؤسسات الإعلامية رغم غياب الموضوعية والمصداقية في غالب الأحيان، التي لم تعد تخضع للمعايير المهنية والأخلاقية للممارسة الإعلامية في البيئة الرقمية، في هذا السيّاق نشير خصوصا للمواقع التي يديرها أشخاص طبيعيون ليس لهم علاقة باحترافية المهنة أو صحفيون هواة ليست لهم المهارات أو التكوين الكافي في المجال الإعلام الرقمي، مما ينتج عنه التضليل الإعلامي أو أخطاء خطيرة؛ بسب نشر الأخبار والمعلومات دون التأكد من مصداقيتها أو مصادرها، كما قد يحصل لدى صحفيين محترفين في ظل غياب الرقابة وعدم التدقيق فيما ينشر من تسريب لمعلومات خاطئة خدمة لمصالح معينة.

1.3. الممارسة الإعلامية في التشريع الجزائري:

يُلاحظ من خلال القراءة الأوليّة لأيّ نظام قانوني أو تشريع إعلامي، انعكاس طبيعة النظام السياسي للدولة فيه. فإذا ما اعتبرنا في البداية، أنّ الممارسة الإعلامية تلعب دورا هاما في خدمة السلطة؛ من خلال تأكيد وتأمين شرعية الحكومات ومصالحها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية...، فإنّ الممارسة الإعلاميّة تختلف حسب مستوى الحرية وديمقراطية الأنظمة الحاكمة من دولة إلى أخرى، كونها ترتبط بحق الاتصال والتعبير عن الآراء للأفراد والمواطنين من خلال نقل انشغالاتهم من جهة، ومن جهة أخرى حقهم في الحصول على المعلومات التي أكّد عليها الدستور. ولا مناص؛ أنّ التشريعات الإعلامية والنصوص القانونية مرتبطة بالظروف السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية (قطاف 2022، ص.ص. 393. 405).

ونشير إلى أنّ الدساتير الجزائرية أجمعت منذ سنتي 1996 و2016 وسنة 2020 على أن حرية الإعلام في الجزائر مكفولة في حدود القانون، حيث جاء في المادة الخامسة والأربعون "إن حرية الصحافة، المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، مضمونة، خاصة حرية تعبير وإبداع الصحفيين ومتعاوني الصحافة"، إن الاعتراف بأولوية حرية التعبير مشروط بالحقيقة والمصلحة العامة وعلاقة التناسب بين هذين المفهومين، غير أنّه في دستور 2020 نص على أنه "لا يمكن أن تستعمل حرية الصحافة للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وحقوقهم. يحظر نشر خطاب التمييز والكراهية"، من الواضح أنّ المشرّع الدستوري مقتنع بالاستخدام الصحيح للمعلومات ومصادرها (متعاوني الصحافة) بعيدا عن التمييز وخطاب الكراهية وكرامة الإنسان. في إطار علاقة حرية التعبير والحقوق الأساسية الأخرى ذات الصلة، أي أنه لا يمكن تأسيس أولوية حرية التعبير كمبدأ مضمون، فحدود حرية التعبير مرتبطة بحرية المعلومات التي تمارسها وسائل الإعلام يمكن أن تشكل حدًا لحرية التعبير في ذاتها، كما أن الاعتراف بجرائم جنائية معينة يستبعد في الواقع حرية التعبير.

تشكل حدود حرية التعبير والحق في إعطاء المعلومة وتلقيها حجر الزاوية للممارسة الإعلامية الفعالة لهذا الحق الأساسي، خاصة وأنها تستند على مجموعة من المفاهيم مثل الفكر والآراء والمعلومات وما إلى ذلك، وهي في طليعة الحقوق الأساسية كما أنها تساهم في الديمقراطية وتشكيل الرأي العام.

وعلى هذا الأساس، أوجب الدّستور الجزائري سنة 2020 في المادة 140 على البرلمان أن يشرع قانون عضوي جديد متعلّق بالإعلام، تتمّ المصادقة عليه بالأغلبيّة المطلقة للنّوّاب

ولأعضاء مجلس الأمة، ويخضع القانون قبل إصداره لمراقبة المحكمة الدستورية لمطابقته الدّستور (دستور 2020، ص. 32)، ننوه إلى أنّ هذا القانون لايزال قيد الدراسة.

في نفس السيّاق، وفي الجانب التشريعي والتنظيمي للممارسة الإعلامية الإلكترونية، صدر في نوفمبر 2020 مرسوم تنفيذي 20- 332خاص بالإعلام الإلكتروني في الجزائر؛ الذي يحدد كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الإنترنت ونشر الرد أو التصحيح عبر الموقع الإلكتروني، حيث يقصد بنشاط الإعلام عبر الإنترنت كل خدمات الإعلام عبر موقع إلكتروني موطنه حصريا ماديا ومنطقيا في الجزائر بامتداد اسم النطاق "dz"، وقد تكون (مرسوم ت. ر. 20 . 332، ص. 13):

- خدمة اتصال مكتوب عبر الإنترنت.
- خدمة اتصال سمعي بصري عبر الإنترنت (واب تلفزيون، واب إذاعة).
- شرط أن لا تشكل أداة للترويج أو فرعا لنشاط صناعي أو تجاري.
- لا يعترف بخدمة الإعلام عبر الأنترنت إذا كان الغرض الرئيسي منه الإشهار أو الإعلان بأي شكل كان.

الظاهر أن المشرّع حاول أن يقدم خارطة طريق لتنظيم المهنة عبر الأنترنت، ومحاولة ضمان تسيير مضامين المواقع الإخبارية من خلال ادراج أو تغيير وتصحيح، غير أنه لم يركّز على أخلاقيات ومبادئ الممارسة الإعلامية عبر الفضاء الرقمي، خاصة وأنه يتجاوز المواقع الإخبارية الرسمية إلى المدونات الشخصية وصفحات التواصل الاجتماعي؛ مما يصعّب مستقبلا عمل الرقابة من جهة، ومن جهة أخرى بذل الجهود لترقية مواقع الإعلام الإلكتروني.

فالمشرّع الجزائري أعطى أهمية لاحترام المواثيق المهنية وحقوق الآخرين من خلال حق الرد والتصحيح فقط، بدون تدقيق أو توضيح في طبيعة القوانين التي ينبغي أن تحكم العمل الصحفي عبر الأنترنت، مما يوجد ثغرات و قصور في الجانب التنظيمي؛ حيث نجد أنه لم يركّز على الإعلامي أو الصحفي بقدر تركيزه على مدير الموقع، كما أنّه لم يحدد شروطا وتقييدا على ممارسي الإعلام عبر المواقع الإخبارية، إذ نجد أنه بيّن في المادة رقم 4 إمكانية ممارسة المهنة لأي شخص طبيعي أو معنوي بشرط وحيد أن يكون جزائري "يمارس نشاط الإعلام عبر الإنترنت كل شخص طبيعي يتمتع بالجنسية الجزائرية، أو شخص معنوي يخضع للقانون الجزائري، ويمتلك رأسماله أشخاص طبيعيون أو معنويون يتمتعون بالجنسية الجزائرية". أي يجب أن يكون مصدر رأسمال المال الخاص بالمؤسسة جزائري ومعلوم المصدر، حيث يمنع المشرّع أي دعم مادي أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة كما أنه

يمنع امتلاك أكثر من موقع؛ والمرجّح هنا أنّ سبب المنع يعود إلى الاهتمام بنوع العمل على حساب الكم الذي يميل إلى كفّة العمل التجاري على حساب العمل الإعلامي.

أما فيما يخص الإجراءات الإدارية المتخذة من طرف المشرّع الجزائري في حالة الإخلال بالأحكام الخاصة بصحة المعلومات ومراقبة لكل ما ينشر من طرف جهاز الإعلام عبر الإنترنت أو عدم التقيد بالالتزامات القانونية والتنظيمية التي تصدر عن السلطة المكلفة بالصحافة الإلكترونية أو السلطة المكلفة بخدمة السمعي البصري عبر الإنترنت، فتكون إما عن طريق الإعذار، التعليق المؤقت للنشاط أو سحب شهادة التسجيل الخاصة بالموقع أو الجهاز الإعلامي كما أورده المشرّع في المادة رقم 32 من المرسوم التنفيذي رقم 20- 332.

2.3. الأزمة الصحية والممارسة الإعلامية:

لعل أهّم ما أدّت به الأزمة الصحية لجائحة كورونا في العمل الإعلامي، تسريع وتيرة رقمنة الخدمات الإعلامية والإخبارية بين وسائل الإعلام التقليدية وفئات واسعة من مستهلكي الأخبار عبر العالم، "هذا المعطى الواقعي يجد تفسيره التجريبي فيما توصّل إليه "معهد رويترز لدراسة الصحافة" من نتائج وخلاصات في تقريره السنوي للعام 2020 حول الأخبار الرقمية، فقد أكّدت قفزةً معتبرة في نسب اعتمادها كمصدر للأخبار، (..) وهنا، وجَبَ استحضار سياق صدور التقرير وسط جائحة غير مسبوقة في العصر الحديث، فاقها خطورةً .. حجمُ انفتاح الجمهور على (نظريات المؤامرة والتضليل)، مما يؤكد الحاجة أكثرَ من أي وقت مضى إلى صحافة دقيقة وذات موثوقية" (aljazeera.net institute.).

إذا سهولة عملية إنتاج وتلقي المعلومات والأخبار في البيئة الرقمية ساهم في تنامي جمهور المتصفّح والمستعمل للأنترنت، ففي الجزائر ينقسم الجمهور أمام وسائل الإعلام "يوميا إلى 18 مليون مشاهد، و17 مليون مستعمل الإنترنت، و15.5 مليون متصفّح شبكات التّواصل الاجتماعيّ، وثلاثة ملايين مستمع، و2.6 مليون قارئ"(حمليل 2021، ص. 20)، وهو ما يدّل على أنّ المواطنين يستقون أخبارهم من صفحات التّواصل الاجتماعي، عوض البحث عنها في مواقع إخباريّة. لكن هذا لا ينفي أن الممارسة الإعلامية في ظل جائحة كورونا كان عملا في غاية التعقيد، خصوصا في المجال السمعي البصري أين فقدت الساحة الإعلامية الكثير من الإعلاميين.

لكن ما يثير الاهتمام أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ساهمت بشكل واضح في تفعيل ظاهرة التفاعلية للممارسة الإعلامية في البيئة الرقمية، فالمتلقي أصبح يستطيع أن

ينتقي ويختار المضامين الإعلامية ويساهم في إعادة نشرها، هنا يفتح مجال لقضية مهمة في أخلاقيات العمل الصحفي، خاصة وأن الممارسة الإعلامية في البيئة الرقمية تقوم على ثلاثة خصائص "تصبغ الأداء الإعلامي الذي يوظف التقنيات الحديثة. إذ يقوم النشاط الصحفي على مفهوم الحركة المستمرة و التنقل، وتسمح المعلوماتية الرقمية من تعزيز طابع الحركة الذي يصبغ العمل (..) ولا تتناف الاستقلالية والحركة مع القدرة على التواصل مع المؤسسة الإعلامية، إذ لا ينفي البعد الجغرافي (العمل خارج فضاء المؤسسة) إمكانية التواصل معها.بل على العكس، إذ ستتيح التقنيات الجديدة العمل عن بعد، خاصة عندما تمتلك هذه المؤسسات الشبكات الاتصالية المناسبة" (نجاعي 2021، ص.ص. 134 ـ 151)، لكن يتعين على الإعلامي أو الصحفي، أن يتوفر على مجموعة من الكفاءات التحريرية والتقنية التي تتماشى والمحتوى الإلكتروني وطبيعة المتلقين حسب الظروف الزمانية والمكانية فالأمر أصبح يتعدى الممارسة التقليدية.

خاتمة:

خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج الخاصة بالممارسة الإعلامية لإنتاج وتلقي المعلومات في البيئة الرقمية خلال جائحة كورونا بين الضوابط القانونية الجزائرية وتحديات الأزمة أهمها:

◄ الرقابة الحكومية لحساسية المعالجة الإعلامية لجائحة كورونا؛ أولت الحكومة الجزائرية أهميّة بالغة للمعلومات الصحية، أين اقتصرت متابعة مستجدات الوباء منذ ظهوره في البلاد على اللجنة الوطنية لرصد ومتابعة فيروس كورونا، لتبث المعلومة الرسمية عبر مختلف وسائل الإعلام يوميا المعطيات المتعلقة بعدد المصابين والمتوفين والمتعافين بتكليف حكومي، وأي تسريب للمعلومات خارج المصدر الرسمي يعرض الوسيلة الإعلامية للمتابعة القانونية.

◄ صعوبات وتعقيدات جمة كانت تشوب الممارسة الإعلامية في البيئة الرقمية قبل ظهور الجائحة، إلا الأزمة الصحية جاءت على العكس من ذلك؛ حيث عجّلت في دخول غمار البيئة الرقمية خاصة الصحافة الورقية التي أصبحت تركز أكثر على طبعتها الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي، وذلك بحكم إجراءات الحجر الصحي وصعوبة الوصول إلى جمهورها المتلقين، خاصة في ظلّ تزايد اهتمام الجزائريين بما ينشر في البيئة الرقمية والفضاء الأزرق (الفايس بوك)، والأمر سيان بالنسبة للوسائل السمعية البصرية الإذاعية

والتلفزيونية عبر الأنترنت التي تسعى لاسترجاع ثقة جمهورها بمناقشة حيثيات وتفاصيل الجائحة عبر التقنيات والتطبيقات الرقمية.

◄ غياب قوانين أو نصوص تشريعية واضحة تنظم المهنة بشكل واضح، فرغم صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-332 الخاص بالإعلام عبر الأنترنت، إلاّ أنه لم يتطرق للممارسة الإعلامية أثناء الأزمات على اختلافها وخاصة الأزمة الصحية التي صدر في خضمها، إذ ساده الكثير من الثغرات كحماية الملكية الفكرية وحماية المصدر والصورة وعدم الوضوح، فهو لم يعطي حيزا كافيا لرسم معالم الممارسة الإعلامية في ظل تحديات الأزمات الصحية. رغم ذلك يعتبر خطوة هامة تحتسب للحكومة في توجهها نحو اصلاح وتهيئة العمل في البيئة الرقمية الذي يعد مستقبل الممارسة الإعلامية في العالم.

◄ أثرت الجائحة على قطاع الاقتصاد الإعلامي بشكل كبير ، ففي قطاع الإعلام العام والخاص الذي يستقي موارده المالية من الإشهار أو الدعم الحكومي تكبّد هو الآخر آثار هذه الأزمة.

◄ معالجة المضامين الإعلامية خلال الجائحة بين ثنائية الحرية/المصداقية لم تخرج عن ما تصدره الهيئة الحكومية المكلفة بنشر الأرقام والمعلومات، وهذا ما ألزمه الظرف الصحي للمحافظة على الاستقرار وبث الطمأنينة في نفوس المواطنين. بالإضافة إلى مخلفات الأزمة الصحية، النفسية أو الاقتصادية والاجتماعية ..إلخ، أو مساعي نشر ثقافة الوعي والوقاية بارتداء الكمامات وضرورة تطبيق الحجر والعزل الصحي. في نفس الوقت، كان هناك نشر لمعلومات ودعايات مقرضة مجهولة المصدر حول الجائحة في الجزائر وكيفية التحكم فيها.

تأسيسا لما سبق، نرى أنّ الأزمة شكلت تحدياً كبيراً للممارسة الإعلامية في البيئة الرقمية خلال أزمة الجائحة وما بعد الأزمة، وهي تشكل فرصة لضرورة إرساء قواعد جديدة لتطوير البيئة الرقمية التي تفرض أهميّتها وفاعليتها، وذلك بتنظيم القطاع الإعلامي الرقمي إنتاجاً وتلقيا من حيث المهنية والموضوعية ومراعاة أخلاقيات الممارسة لاسترجاع ثقة الجمهور.

المراجع

1. المعز بن مسعود، أخلاقيات الصحافة الإلكترونية العربية رؤيه جديده للممارسة المهنية، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2019).

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرسوم تنفيذي رقم 20- 332، يحدد كيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت ونشر الرد أو التصحيح، جريدة رسمية عدد 70، مؤرخ في 22 نوفمبر 2020، ص 13.

3. رابح الصادق، "السياقات الشبكية والاندماج الإعلامي والممارسة الإعلامية المعاصرة"، مجلة عالم الفكر الكويت، المجلد 4، العدد2(2015)، ص. ص. 153- 184.

4. رشيد حمليل، قانون الإعلام الإلكترونيّ في الجزائر.. إفراز نظام يرفض التغيير، العربي الجديد، العدد 2328، (2021/01/15)، ص 20، على الرابط: https://bit.ly/3KRIERu.

5. رضا عبد الواجد، المصدر المفتوح وتأثيره على الصحافة الورقية، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسيه،2011)، ص.7.

6. سارة قطاف، "تأثير خطابات الرئيس عبد المجيد تبون على الممارسة الإعلامية في الجزائر 2020-2021"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية جامعة باتنة، المجلد 11، العدد 2(2022)، ص. ص. 393- 405.

7. سامية نجاعي، "أرغونوميا الممارسة الإعلامية في الفضاء الإلكتروني"، مجلة سوسيولوجيا، المجلد15، العدد1(2021)، ص. ص.134 - 151.

8. شهرزاد بن عمار ، أخلاقيات الممارسة الصحفية في ظل الميديا الجديدة: دراسة ميدانية تحليلية على عينة من الصحفيين الجزائريين، أطروحة دكتوراه تخصص وسائل الإعلام والمجتمع غير منشورة، (جامعة مستغانم، 2018- 2019).

9. فيصل محمد عبد الغفار، شبكات التواصل الاجتماعي، (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2015) ص. ص. 84- 85.

10. محمد قيراط وآخرون، أخلاقيات الممارسة الإعلامية وتزييف الوعي في عالم مضطرب، (الكويت: مكتبة الفلاح، ط1، 2021)، ص.401.

11. معهد الجزيرة، نتائج وخلاصات في تقريره السنوي للعام 2020 حول الأخبار الرقمية، على الرابط: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1114

12. وليد خلف الله دياب، أخلاقيات ممارسة العلاقات العامة، (عمان: دار اليازوري، 2006)، ص. 72.